

أزمة الواقع السياسي الفلسطيني في لبنان

دراسة من إعداد

راغدة عسييران

(خاص/القدس للأنباء)

(شباط / فبراير ٢٠١٣)

المحتوى

٢	مقدمة:
٥	١ - أولويات العمل الفلسطيني في لبنان:
٥	وضع مأساوي:
٦	حقوق مدنية واجتماعية من أجل الحفاظ على حق العودة:
٨	٢ - تحديات الواقع:
٨	الواقع اللبناني : رفض الحقوق و"فزاعة" التوطين:
١٢	الواقع الفلسطيني في المخيمات: انقسام وفقدان الثقة:
١٧	٣ - آليات التغيير:
١٧	المرجعية الفلسطينية الواحدة:
٢٠	التواصل الاجتماعي مع جمهور المخيمات:
٢٢	التواصل مع المجتمع اللبناني والجوار:
٢٥	الخاتمة:

مقدمة

تعيش القضية الفلسطينية، بحسب رأي العديد من قياديي المقاومة والنضال الفلسطيني والمفكرين، مرحلة حرجة أو خطيرة، تكاد تقذف هدفي التحرير والعودة، التي من أجلهما ضحى عشرات الآلاف من الفلسطينيين والمواطنين العرب وغير العرب، الى أجل بعيد المدى. ليس بسبب قوة العدو الصهيوني وحلفائه الغربيين، بل بسبب ضعف النظام العربي والإسلامي المخترق، وتراجع اهتمامه بقضية فلسطين والقدس، وانشغال الشعوب بالأمر الحياتية وانكفائها في حدود دولها التي رسمها الاستعمار، فعلياً أو وهمياً، ساعية وراء أو هام التقدم والتحرر ضمن هذه الحدود. ولكن من أهم العوامل التي تكاد تقضي على القضية الفلسطينية والنضال والجهاد الفلسطيني، وعلى تاريخ مشرف من التضحيات، هو حالة الانقسام السياسي الحالي في الساحة الفلسطينية، الذي توجّه اتفاق أوسلو، وعمّقه كل تداعيات وملحقات هذه الاتفاق، على كل الأراضي الفلسطينية وفي اللجوء.

رغم رفض هذا الاتفاق من قبل شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، ومعظم قواه السياسية وفصائله المقاومة، في ذلك الوقت، إلا انها لم تستطع تشكيل تيار واضح المعالم لمواجهة، ضده ضد الذين اعتبروا أنفسهم ممثلين عن الشعب الفلسطيني وقيمين عليه. فاستطاع "تيار أوسلو" - بسبب رمزية قائده والدعم العربي الرسمي والغربي والعالمي له - أن يجرّ الشعب الفلسطيني نحو مسار غير ملائم لطبيعة الصراع مع العدو وأن يضعف التيار المناهض له، الذي بقي إجمالاً، في موقع رد الفعل ولم يتخذ أية مبادرة، إلا بتشكيل جبهات تعلن عن قرارات وتصدر بيانات تندد بإجراءات واتفاقات فريق أوسلو. وأصبحت معظم القوى المناهضة للاتفاق، على مر السنين ولأسباب مختلفة، تشارك اليوم في السلطة الفلسطينية، في انتخاباتها أو مجالسها¹، تنتقد بقوة وحزم أداء سلطة الحكم الذاتي أو تدافع عن نفسها بقوة السلاح أحياناً ضد ممارسات هذه السلطة. غير أن المبادرة بقيت في يد السلطة المنبثقة عن اتفاق أوسلو، إلا خلال انتفاضة الأقصى وما تبعها من اندحار الصهاينة عن غزة وتفكيك المستوطنات فيها وإعادة ترتيب المقاومة المسلحة، التي خاضت عدة معارك مهمة دفاعاً عن النفس وعن الشعب ضد العدو الصهيوني، والتي تقصف بين الحين والآخر مستوطنات ومواقع الاحتلال، والتي استطاعت أسر الجندي الصهيوني من أجل استبداله بالأسرى الفلسطينيين.

تقودنا هذه المقدمة السريعة الى الملاحظة بأن القوى المناهضة لفريق أوسلو لم تقدم برنامجاً عملياً مبنياً على تحليل موضوعي للواقع الفلسطيني، محلياً، وإقليمياً ودولياً، بديل عن مسار المفاوضات، لا سيما بعد الاعتراف بفشل هذا المسار. بقيت هذه القوى المناهضة تدافع عن نفسها وعن خيارها، وهو خيار المقاومة ضد العدو، ولكن دون طرح برنامج بديل عن برنامج السلطة الفلسطينية، يعيد النظر في ما صار عليه مسار النضال ويسحب المبادرة من يد "فريق أوسلو" لتمثيل تطلعات الشعب الفلسطيني نحو التحرير والعودة.

¹ باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين التي لم تشارك في أي من الانتخابات التي أجريت في أراضي السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاق أوسلو..

وفي ظل غياب برنامج موحد يجمع الفصائل والقوى الفلسطينية لمقاومة العدو، تبقى المواجهات مع العدو محلية، غير مخطط لها، كرد فعل على ممارساته وجرائمه. وتحل أحياناً مكان الفصائل والقوى السياسية جمعيات وتشكيلات من "المجتمع المدني"، تجاهر بعدم انتمائها السياسي والعمل تحت سقف "الشرعية الدولية"، لتأخذ مبادرة التصدي، على طريقتها وحسب إمكانياتها، فتكشف في الوقت نفسه "عجز" القوى السياسية، كما يقول أبو عماد رامز (جبهة شعبية - قيادة عامة) في وصفه للجمعيات العاملة في مخيمات اللاجئين في لبنان.

ينعكس هذا الوضع على اللجوء الفلسطيني بشكل عام وعلى الساحة اللبنانية بشكل خاص، حيث تشير إحصائيات الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في لبنان هو ٤٣٦،١٥٠ لاجئاً، إلا أن العديد منهم اضطر الى الهجرة لأسباب اقتصادية^٢. كما يعيش في لبنان لاجئون غير مسجلين لدى الوكالة. يتوزع الفلسطينيون في لبنان^٣ حالياً على ١٢ مخيم إضافة الى تجمعات سكنية. كما أن هناك عائلات تعيش خارج المخيمات، في أحياء المدن والبلدات اللبنانية. وبعد خروج منظمة التحرير من لبنان في العام ١٩٨٢، تم إلغاء بعض الحقوق المدنية التي كان يتمتع بها اللاجئون، حيث ألغى مجلس النواب اللبناني رسمياً، في أيار ١٩٨٧، "اتفاق القاهرة" الموقع في العام ١٩٦٩، الذي كان يكفل حق الفلسطينيين المدنيين في العمل والتحرك بحرية والإقامة، الى جانب نشاط المقاتلين الفلسطينيين في لبنان، ثم تم إلغاء حق التملك في العام ٢٠٠١. وفيما تم التوقيع على اتفاق الطائف بين الأطراف اللبنانية المتنازعة لبدء صفحة جديدة من التعايش وإرساء السلم الأهلي، لم يتم توقيع أي اتفاق مع الفلسطينيين في لبنان لوضع حد لحالة التهميش والغموض الذي سيطر على وضعهم في لبنان بعد انتهاء الحروب الأهلية. وبقيت الحالة الفلسطينية تتأرجح بين وعود الاتفاقيات الإقليمية لتسوية أوضاع اللاجئين وبين تدهور الأوضاع المعيشية، في ظل تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

بعد اتفاق أوسلو الموقع عام ١٩٩٣، أصبح اللاجئون على الهامش؛ إذ تم إرجاء البحث في قضية اللاجئين وعودتهم الى الوطن (مثل وضع القدس وحدود الدولة الفلسطينية المرتقبة) الى المفاوضات النهائية، والتخلي عن مصير جزء من الشعب الفلسطيني (في فلسطين ٤٨). ومنذ تلك الفترة، تحاول الجهات الدولية الراعية لاتفاق أوسلو تسوية أوضاع اللاجئين دون تحقيق عودتهم الى الوطن، مقترحة توطينهم في الدول المضيفة تارة أو ترحيلهم الى دول أخرى لتوطينهم فيها تارة أخرى، وتفتتح أحياناً عودة القليل منهم الى الضفة الغربية أو قطاع غزة، إذا وافقت على ذلك دولة العدو، التي تتحكم "شرعياً" بالديمغرافيا الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو. غير أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالتحديد، وعددهم يمثل أقل من عُشر اللاجئين الفلسطينيين عموماً، بقوا الرقم الصعب في التسويات المقترحة، لرفضهم التوطين والترحيل، رغم

^٢ محمد كامل درعي يشير في دراسة حول هجرة اللاجئين الفلسطينيين من لبنان الى الدول الغربية الى ان عددهم منذ ١٩٨٠ هو ما يقارب ١٠٠،٠٠٠ لاجئ. Palestinian Emigration form Lebanon to Northern Europe : Refugees, Networks and transnational Practices, Refuge, N°2, vol. 21., 2002.

^٣ تشير دراسة حول واقع اللاجئين في لبنان، من إعداد الجامعة الأميركية في بيروت (٢٠١١) ان "ما بين ٢٦٠ ألف الى ٢٨٠ ألف فلسطيني ما زالوا يقيمون في لبنان من بين عدد اللاجئين الإجمالي المسجل لدة الأونروا."

الصعوبات المعيشية التي يعانون منها في هذه الدولة، بسبب حرمانهم من حقوقهم المدنية والاجتماعية.

أولاً، في ظل غياب برنامج وطني شامل يوحد القوى والفصائل الفلسطينية للوقوف ضد العدو ومشاريعه المعادية للشعب الفلسطيني، في الوطن واللجوء وضد الشعوب العربية بشكل أوسع، كيف تنظر القوى والفصائل في لبنان الى وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟ ما هي أولوياتها في الساحة اللبنانية؟ وهل تستطيع القيام بمهامها بشكل موحد؟

ثانياً، ما هي التحديات التي تقف أمام تحقيق أهدافها؟ لبنانياً، كيف تتعامل السلطات والمجتمع اللبناني مع الوجود الفلسطيني في لبنان؟ وفلسطينياً، ما هي التدخلات والإختراقات التي تهدد أمن المخيمات، وما هي الظروف الذاتية للقوى والفصائل التي يجب التغلب عليها لتحقيق هذه الأهداف؟

ثالثاً، ما هي الآليات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف ومواجهة هذه التحديات؟ هل تشكيل مرجعية واحدة للفصائل والقوى الفلسطينية في لبنان ممكنة في ظل الانقسام السياسي وغياب برنامج وطني شامل؟ هل ستحل المرجعية الواحدة، إن توفرت، كافة المشاكل أم أنها فقط آلية تساعد على "نفذ الغبار" لمتبعتها عمل وتواصل باتجاه اللاجئين وباتجاه المجتمع اللبناني؟ هذه هي الأسئلة التي ستحاول هذه الدراسة الاجابة عليها.

١ - أولويات العمل الفلسطيني في لبنان:

مقدمة:

تقرض حالة الشتات التي يعيشها الشعب الفلسطيني البحث عن أنماط كفاحية خاصة لا تعرفها الشعوب التي تناضل وناضلت ضد الاستعمار والنهب والاستيطان، لأنها لم تشرد من أرضها كما شرد الشعب الفلسطيني، الذي يواجه مشروعاً استيطانياً إحلاليّاً مشرعناً من قبل الأمم المتحدة، انطلاقاً من المنفى ومن داخل الوطن المقسم. كانت ساحات اللجوء، ومنها لبنان، هي الأهم في مواجهة الاحتلال. أما الآن، وبعد إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ وانتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧^٤ واتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، فقد أصبحت الساحة اللبنانية هامشية بالنسبة للقيادة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاق أوسلو. إلا أن تاريخ العمل السياسي والفدائيّ في هذه الساحة، الى جانب عوامل أخرى، يحثّ القوى والفصائل الفلسطينية على الوقوف للتصدي لمشاريع تحاك ضد اللاجئين وضد حقهم بالعودة الى فلسطين.

وضع مأساوي:

صدرت تقارير عديدة حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وعن البؤس والحرمان والظروف اللاإنسانية التي يعيشون فيها، في المخيمات أو التجمعات السكنية الأخرى. وقد أظهرت دراسة حديثة من إعداد الجامعة الأميركية في بيروت (٢٠١١) أن ثلثي اللاجئين الفلسطينيين يعانون من الفقر، و٤٠ بالمئة هم من المحرومين (بعد تحديد عوامل الحرمان). ووجد الباحثون أن نسبة ٧٢ في المئة من العائلات تعاني من إصابة أحد أفرادها بمرض مزمن، أو أكثر، كما تشير الدراسة "في ما خصّ قطاع التعليم، لم تدخل نسبة ثمانية في المئة من الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ و١٥ سنة المدارس في العام ٢٠١٠، في حين أن ثلثي الفلسطينيين الذين تجاوزوا سن الخامسة عشرة لم يحصلوا على الشهادة المتوسطة (البريفيه)، في مقابل نسبة خمسين في المئة في حالة اللبنانيين". وأظهر إحصاء حديث أن "أكثر من ٦٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات لا يستطيعون تأمين الاحتياجات الغذائية لأسرهم، وهذه الأسر معرضة أكثر من غيرها للإصابة بأمراض مزمنة أو إعاقات أو أمراض نفسية" (دراسة لصحيفة "دي لانست" الطبية)^١. ولكن الفقر والحرمان لا يشكلان إلا جانباً من معاناة الفلسطينيين في لبنان، الى جانب الإكتظاظ السكاني وانعدام أو شبه انعدام البنى التحتية في المخيمات والتجمعات السكنية، إضافة الى حصار معظم المخيمات خارج بيروت من قبل الجيش اللبناني الذي يمنع دخول مواد البناء ويدقق في هوية الوافدين الى بعضها.

^٤ يقول د. ماهر الطاهر أن "مركز النقل للثورة كان لفترة طويلة في الخارج مع إهمال الداخل، وجاءت انتفاضة ١٩٨٧ فغيرت المعادلة، ولكن بعد أوسلو، تم الوقوع بخطأ معاكس، حيث انتقل النقل الى الداخل وتم إهمال الخارج وأهل ال٤٨" في "رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني"، حلقة نقاش "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة" مركز الزيتونة، بيروت ٢٠١٢.
^٥ يقول علي فيصل (جبهة ديمقراطية): "نحن مواطنون فلسطينيون، في مرحلة من المراحل، منذ ١٩٦٥، شاركنا في الثورة المسلحة، وفي لبنان الى حين الخروج من لبنان، عام ١٩٨٢، تحملنا كلاجئين الاعباء الكبرى في المقاومة المسلحة. وبعد خروج المقاومة، بقيت المقاومة بما في ذلك المقاومة المسلحة بالمشاركة مع المقاومة اللبنانية ضد العدو الاسرائيلي."
^٦ نشرة لاجئ العودة، عدد ٧١٠، ١٠/٩/٢٠١٢.

هذا الوضع المأساوي الذي وصل اليه الفلسطينيون في لبنان بعد أكثر من ٦٠ سنة من اللجوء ومنذ ما يقارب ٣٠ سنة من منعهم من العمل في العديد من المهن وإقصائهم عن الحقوق الإجتماعية والطبية والمدنية، ومنذ حوالي ٢٠ سنة من منعهم من التملك، يشكل تحدياً كبيراً للفصائل والقوى الفلسطينية في لبنان، لإبقاء هذا المجتمع متماسكاً وملتقاً حول حقوقه الوطنية. يرى مروان عبد العال (جبهة شعبية) أن هذا الضغط الإجتماعي والإقتصادي على الفلسطينيين في لبنان يهدف الى تهجيرهم: "هناك استراتيجيات كاملة لتدمير حق العودة، ولكن بأشكال قد تبدو إجرائية، ذات طابع إنساني، ولكن هي بالأساس سياسية، الهدف منها توصيل المجتمع الى حالة إعياء وتعب"، إذ من غير المفهوم كيف تقبل دولة عربية تدعي الديمقراطية وتتباهي بأنها ساهمت في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، كما يذكره البعض، حرمان الفلسطيني من أبسط حقوقه الانسانية؟ ترفض الفصائل والقوى الفلسطينية حجة "التوطين" التي ترفعها بعض القوى السياسية اللبنانية كلما طالب الفلسطينيون بهذه الحقوق، ويذكر صلاح صلاح، العضو السابق في المجلس الوطني، أن الفلسطينيين هم الذين تصدوا تاريخياً لمشاريع توطينهم في لبنان في حين كانت الطبقة السياسية اللبنانية موافقة ومتأمرة.

حقوق مدنية واجتماعية من أجل الحفاظ على حق العودة:

حدّدت الفصائل الفلسطينية الموجودة على الساحة اللبنانية أولوياتها ضمن المشروع الوطني الفلسطيني، وهي: أولاً المطالبة بالحقوق الاجتماعية والمدنية للفلسطينيين اللاجئين في لبنان لأن "إراحة" الشعب الفلسطيني من هذه القضايا "من خلال إزالة بعض القيود على الوضع الاجتماعي" بما يتيح الفرصة "للتفرغ للقضايا الكبرى، وخصوصاً كيفية انبعاث الروح من جديد عند الأجيال القادمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية" (أبو عماد الرفاعي، حركة الجهاد الاسلامي). وثانياً، الحفاظ على الهوية الفلسطينية "ضد محاولة استيلاها"، لأن "العدو الصهيوني والإدارة الأمريكية يسعيان الى طمس الهوية الفلسطينية والى توطين اللاجئين" (علي بركة، حركة حماس). والمخيم كمكان للجوء يبقى جزءاً من هذه الهوية لأنه العنوان الذي يذكر العالم بالقضية الفلسطينية وبالإجرام الصهيوني، ولذلك يجب منع "تغيير مفهومه" (مروان عبد العال) وأن يصبح بؤرة أمنية. فهذا يتطلب "المحافظة على الأمن والاستقرار في المخيمات والجوار" (علي بركة)، أي حماية المخيم في بعده الأمني والاجتماعي والعسكري والسياسي، كما يقول فتحي أبو العردات (حركة فتح).

والمحافظة على الهوية الفلسطينية تعني أيضاً "إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، اجتماعياً واقتصادياً وحماية القضية الفلسطينية من التذويب والشطب" (أبو عماد الرفاعي)، و"توعية الشعب الفلسطيني وترسيخ ثقافة المقاومة، وحب الاستشهاد من أجل فلسطين" (علي بركة)، كما تعني "تنظيم اللاجئين في حركة ديمقراطية مستقلة، وتنظيم اللاجئين في إطار فصائلهم، مؤسساتهم، أنديتهم واتحاداتهم ولجانهم الشعبية، لأن هذه هي حالة اللاجئين المؤطرة، في موقع النضال من أجل حق العودة والتصدي للمشاريع التوطين والتهجير" (علي فيصل، جبهة

ديمقراطية). وفي الختام، يقول أبو عماد رامز (جبهة شعبية - قيادة عامة) أن "دور الفلسطيني في الشتات لا يقل عن دور الآخرين. في الشتات، يقوم بمعركة حق العودة، يحافظ على الفلسطيني، يمنع تهجيرهم وتوظيفهم واستدراجهم، يمنع أخذه الى خارج سياق قضيتهم. بذلك، فهو يساهم في هذه المعركة الكبرى التي يخوضها شعبنا في الارض المحتلة وفي الضفة وغزة".

جسدت مسيرة العودة في مارون الراس وفي الجولان السوري (١٥ أيار ٢٠١١) ما يطمح اليه اللاجئ الفلسطيني في لبنان. فكانت رسالة شعبية مدوية موجهة أولاً الى العدو الصهيوني وحلفائه ليفهموا أن اللاجئين يرفضون أي خيار آخر غير العودة الى الوطن، وثانياً الى كل الذين يشككون بما يريده الفلسطينيون في لبنان، عندما يطالبون بحقوقهم المدنية والاجتماعية. لقد سقط شهداء فلسطينيون من أجل ترسيخ حق العودة في أذهان الجميع، شعوباً ودولاً. فهي رسالة تقول "أن الشعب الفلسطيني ما زال في صراع، له نفس الحلم وله القدرة على التضحية وأن يكسر الحدود، ولا يستطيع أحد تدمير نفسيته" (مروان عبد العال).

٢ - تحديات الواقع

مقدمة:

تصطدم طموحات الشعب الفلسطيني وفصائله في لبنان بواقع صعب وخطير، وهو الواقع اللبناني. هناك أولاً الحالة السياسية اللبنانية، ثم الأوضاع الأمنية في البلد، وغياب الإجماع السياسي الرسمي والحزبي حول الوجود الفلسطيني في لبنان وإقرار حقوق اللاجئين. وهناك أيضاً حالة شعبية غير معنية، متجاهلة أو غير متفهمة لهذا الوجود، وهي غالباً ما تكون ضحية إعلام عنصري معاد للوجود الفلسطيني، تجتزئ من الماضي والتاريخ ما يناسب مقولات رائجة أصبحت نمطية، لتبني عليه مواقف غير إنسانية اتجاه الفلسطيني بشكل عام.

ولكن الوضع في المخيمات والتجمعات الفلسطينية يشكل تحدٍ آخر للفصائل التي تسعى الى ترتيب الأوضاع والتوجه الى القضية الأهم، أي التأكيد على حق العودة، والمحافظة على الهوية الفلسطينية والمطالبة بالحقوق المدنية، وحق العمل وحق التملك كمقدمة لكافة الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين. بسبب الخلافات السياسية، الفئوية والشخصية أحياناً بين قيادات ميدانية وسياسية في بعض المخيمات، انقسمت اللجان الشعبية وعمّت فوضى التدخلات الأجنبية واللبنانية (جمعيات وعملاء للسفارات أو للأجهزة الأمنية) وتراجع الأمن الاجتماعي (تعاطي المخدرات مثلاً). وكما يقول أبو عماد رامز (جبهة شعبية - قيادة عامة) فقد الناس ثقتهم بالفصائل إذ لم تفهم كيف دخل تنظيم "فتح الإسلام"، الذي لا ينتمي الى الهوية الفلسطينية، الى مخيم نهر البارد في الشمال وزجه في حرب ضد الجيش اللبناني، كانت حصيلتها تدمير المخيم وتشريد اللاجئين مرة أخرى في العام ٢٠٠٧.

كيف تنظر الفصائل الى هذه التحديات التي تقف أمام طموحاتها؟ وكيف تتعامل معها؟ وفي ظل الانقسام السياسي الفلسطيني العام وغياب برنامج وطني، هل من أفق غير توحيد الجهود والأداء؟

الواقع اللبناني : رفض الحقوق و"فزاعة" التوطين:

فجرت انتفاضة شباب مخيم نهر البارد (حزيران ٢٠١٢) ضد الحصار والتصاريح وسوء معاملة الأجهزة الأمنية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيم، جملة من القضايا المهمة أمام المسؤولين السياسيين والأمنيين، لبنانيين وفلسطينيين على حد سواء، منها التعاطي الأمني مع المخيمات بشكل عام ورفض أو تملص الدولة اللبنانية من تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، تلك الحقوق التي بإمكانها تخفيف التوتر القائم وحفظ كرامة اللاجئين.

لم تكن أزمة مخيم نهر البارد وليدة الساعة، بل تضافرت عوامل كثيرة، على مر السنوات الماضية، لانفجار غضب الشباب الفلسطيني ضد ما يعتبرونه ظلماً غير مبرر يمارس ضدهم وضد أهلهم في المخيمات وضد الفلسطينيين بشكل عام في لبنان. ومن بين هذه العوامل،

والتي يراها مسؤولو الفصائل من أهم التحديات التي يواجهونها على الساحة اللبنانية، العلاقة مع الدولة اللبنانية، المتمثلة بالحكومات المتعاقبة وبأجهزتها الأمنية.

أدى إلغاء اتفاقية القاهرة في العام ١٩٨٧ الى فراغ قانوني وسياسي لم يساعد على تنظيم العلاقة بين السلطات اللبنانية من جهة والمجتمع الفلسطيني اللاجئ من جهة أخرى، المتمثل في القوى الموجودة على الساحة اللبنانية^٧. ومنذ تلك الفترة، تعيش المخيمات الفلسطينية (وهي عنوان الوجود الفلسطيني في لبنان، رغم الأعداد الكبيرة من الفلسطينيين الذين يسكنون خارجها) حالة غموض من ناحية تحديد حقوق وواجبات الفلسطينيين في لبنان، ومن ناحية تمثيلهم أمام السلطات اللبنانية؛ إذ تتواجد في الساحة اللبنانية عدة تنظيمات "تاريخية" (أي قبل ١٩٨٢) وتنظيمات "جديدة"، أهمها الإسلامية، لطرح قضاياهم والدفاع عنها. وحتى بعد اتفاق الطائف بين اللبنانيين الذي أكد على المصالحة اللبنانية - اللبنانية، لم يجر أي اتفاق مع الجانب الفلسطيني لطي صفحة الماضي وإرساء وضع جديد ينظم هذه العلاقة.

كانت هناك محاولة لترتيب الأمر في العام ١٩٩١، كما يفيد صلاح صلاح الذي تابع العديد من ملفات الفلسطينيين في لبنان، إذ يقول "قررت الدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف وحتى يكتمل الاستقرار في الوضع اللبناني أنه لا بد من إجراء مصالحة لبنانية فلسطينية. بناء على هذا التوجه من الدولة اللبنانية، عقد لقاء في القاهرة، بين وفد فلسطيني برئاسة أبو اللطف رئيس الدائرة السياسية، وكنت في تلك الفترة مسؤول قيادة العمل الفلسطيني، اشتركت في هذا الوفد، وبين وفد لبناني برئاسة فارس بويز. جرى هذا الاجتماع على هامش اجتماع وزراء العرب"^٨. بعد فشل هذه المحاولة، ساد الغموض واللايقين، بانتظار ما سيتمخض عن مؤتمر مدريد، في تلك الأيام، ثم كيف ستحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمشاريع الغربية الصهيونية المتتالية.

رفضت الحكومات اللبنانية المتعاقبة التعامل بجدية مع الوجود الفلسطيني، إذ كانت، كما يؤكد مسؤولو القوى الفلسطينية، تتذرع تارة بعدم توحيد الفصائل في ما بينها لطرح قضاياها، وذلك قبل وبعد فتح سفارة فلسطين، وتارة أخرى بانتظار الترتيبات الإقليمية أو المنح والمساعدات الدولية. ولكن بعد صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن الذي طالب بنزع سلاح المقاومة والسلاح الفلسطيني في لبنان، كمقدمة لبناء مؤسسات الدولة اللبنانية على أساس تسوية شاملة في المنطقة لصالح العدو الصهيوني، تم تحريك الملف الفلسطيني، أولاً: بتشكيل لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في العام ٢٠٠٥ وهي "هيئة وزارية استشارية، مهمتها تطبيق سياسات الحكومة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وهي معنية بمتابعة قضايا اللاجئين الفلسطينيين... وتنسق عمل الوزارات التي ترتبط اهتماماتها بشكل أو بآخر بموضوع اللاجئين الفلسطينيين، كما تعمل كوسيط بين السلطات اللبنانية والفلسطينية لحل مشاكلهم وشكواهم"^٩ وتم تعيين د. خلدون الشريف رئيساً لها في شهر تموز الماضي (٢٠١٢). يقول الحاج ابو عماد

^٧ مقابلة مع د. أسامة سعد " هناك خلل كبير في العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين، خصوصاً انه حتى الآن، لا توجد وثيقة تنظم العلاقة اللبنانية الفلسطينية. بعد إلغاء اتفاق القاهرة، لم يعد ترتيب العلاقات اللبنانية الفلسطينية على أساي واضح وسليم. هذا ا يسبب توترات في المخيمات ومحيطها وفي العلاقات مع السلطة اللبنانية."

^٨ مقابلة مع صلاح صلاح في ٢٠ ايلول ٢٠١٢

^٩ ملحق فلسطين (جريدة السفير) "المؤسسات المعنية بشؤون الفلسطينيين في لبنان" عدد ٢٩، ايلول ٢٠١٢.

الرفاعي أن "لجنة الحوار في الماضي كان يراد لها أن تكون عنواناً فضفاضاً دون أن تكون صاحبة فعل، وهي كانت كذلك، لم تقم بأية خطوة عملية اتجاه الموضوع الفلسطيني".

وثانياً، أعيد افتتاح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت في العام ٢٠٠٦، لتكون المرجعية الفلسطينية للاجئين في لبنان. ولكن رُفِعَ التمثيل الى مستوى سفارة، وهي اليوم "سفارة دولة فلسطين" أي تابعة للسلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاق أوسلو^{١٠} وليس لمنظمة التحرير، كما يؤكد أمين سر حركة فتح في لبنان، فتحي ابو العردات. ويتولى اليوم الأستاذ أشرف دبور موقع سفير فلسطين في لبنان.

تحمل القوى الفلسطينية المسؤولية عن حالة اللحوار التي سادت لفترة طويلة، الى الدولة اللبنانية وأجهزتها المعنية، من حكومة أو أجهزة أمنية، مع الاعتراف بأنها لم تكن هي، من جانبها، متحدة على كيفية التمثيل الفلسطيني في لبنان ولم تشكل حتى الآن مرجعية واحدة، رغم اتفاقها شبه الكامل على البنود التي يجب إثارتها مع الجانب اللبناني. ولكنها تعتقد أن إثارة الموضوع الأمني فقط عند فتح ملف الوجود الفلسطيني في لبنان وتنظيمه يعني أن الدولة اللبنانية غير معنية بحل كافة المشاكل المتراكمة في المخيمات. أما من الجانب اللبناني، فيقول د. خلدون الشريف أن "هناك دائماً ضغوطاً من المجتمع الدولي" على الحكومة اللبنانية لتسوية أوضاع المخيمات^{١١}.

تمثلت سياسة الدولة اللبنانية اتجاه الوجود الفلسطيني في لبنان بثلاث ثوابت، الأول: هو الإصرار على طرح الملف الفلسطيني من جانبه الأمني وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٩٥ ويتبعه رفض النظر في حقوق اللاجئين المدنية والاجتماعية، والثاني: التهرب من التعامل الرسمي مع الفصائل الفلسطينية، والثالث: إخضاع الوضع الفلسطيني في لبنان الى متطلبات "المجتمع الدولي" وتحميله مسؤولية هذا الوجود، كما صرح بذلك د. خلدون الشريف^{١٢} حول تحسين أوضاع الفلسطينيين في لبنان، قائلاً "إننا في نفس الوقت نحتاج الى الكثير من الدعم العربي والدولي كون الملف الفلسطيني ليس لبنانياً وبالتالي فإن المجتمع الدولي مسؤول بالدرجة الأولى عن الشعب الفلسطيني الذي تهجر عن أراضيه". ومنذ بداية الاهتمام بالملف الفلسطيني في لبنان بعد ١٩٩٥، بقيت الدولة اللبنانية على هذه الثوابت، حتى وإن كانت ترخي "الحبل" أحياناً أو تتقدم خطوة في اتجاه حل المشاكل العالقة، لكن سرعان ما تتراجع أو تلتزم الصمت.

لقد حاولت الدولة الالتفاف على تمثيل الفصائل الفلسطينية للمخيمات واللاجئين، فكانت تتجه تارة الى الممثلة أو السفارة الفلسطينية وحدها^{١٣}، وتارة أخرى الى "المجتمع المدني" وخاصة بعد تدمير مخيم نهر البارد، حيث منعت التنظيمات الفلسطينية من افتتاح مكاتب لها في المخيم، كما يؤكد علي بركة، وذلك في محاولة لايجاد تمثيل فلسطيني بديل يناسب السلطات

^{١٠} يقول ممثل حركة الجهاد الاسلامي ان "السلطة الفلسطينية هي سلطة محدودة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يحق لها ان تتعاطى مع اللاجئين، وهذا نص اتفاق اوسلو، وعندما يتم تمرير هذا الموضوع واخراجه من اوسلو، والقبول بان يتوسع اوسلو بهذا الاتجاه، هذا يدل ان هناك خطورة لشطب موضوع اللاجئين".

^{١١} حديث تلفزيوني في اول ايلول ٢٠١٢.

^{١٢} في مقابلة مع "تريبولي سكوب" في ٢٩ ايلول ٢٠١٢.

^{١٣} يورد مسؤول الجبهة الشعبية القيادة العامة في لبنان كيف تعاملت الدولة مع سفارة فلسطين، فكانت المرجعية عندما تريد الحكومة شيئاً معيناً من الفلسطينيين وفصائلهم، ولكن تعتبرها غير ممثلة لهم عندما تطالب السفارة بتحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين.

اللبنانية وسياستها الفلسطينية: "الفصائل أضعفت من قبل السلطات اللبنانية، وخاصة في مخيم نهر البارد. عندما انتهت معركة نهر البارد في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧، لم يسمح الجيش اللبناني بأن ترجع الفصائل الى المخيم، بالكاد سمح للجنة الشعبية، وأحياناً كان يطلب ترخيص عمل منها... الدولة شجعت جهات غير الفصائل لتولي تمثيل أهالي نهر البارد، مثل جمعيات ومؤسسات، وعلماء غير تابعين للفصائل ولجان أحياء خالية من الفصائل...".

ولكن بعد انتفاضة الشباب الأخيرة في المخيم، لم تر الدولة إلا الفصائل الفلسطينية أمامها، مجتمعة ومتحدة، من أجل تهدئة الأوضاع وإعادة الأمور الى مسارها، أي محاولة حل بعض المشاكل التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، من خلال الحوار على أعلى المستويات. "انتبهت الدولة أنها هي التي غيّبت دور الفصائل، فعادت تتواصل مع الفصائل مجدداً، لأنها وجدت أنها الضمانة، ولديها خبرة سياسية وأهدافها معروفة، ومشروعها العودة الى فلسطين وليس التوطين، فعادت الدولة الآن تتعامل مع الفصائل..". (علي بركة).

كما أن إثارة الوضع الأمني في كل لقاء كان يتم بين الجانبين اللبناني الرسمي والفلسطيني شكل عائقاً أمام التقدم في الملفات الأخرى، وهي بشكل عام تطرح القضايا الحياتية والسياسية والاجتماعية للوجود الفلسطيني في لبنان، الى جانب وضعه الأمني. وتؤكد الفصائل الفلسطينية على أنه لا يمكن البحث في موضوع المخيمات من الزاوية الأمنية فقط؛ إذ أن اللجوء الفلسطيني في لبنان "سياسي بامتياز". إضافة الى أن التعاطي الأمني مع الوجود الفلسطيني يخلّ "بالعلاقة التاريخية التي تربط بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وبالالتزامات لبنان اتجاه القضية الفلسطينية، لبنان يتخلى عن مسؤولياته عندما يتعاطى مع الوجود الفلسطيني بالشكل الحالي".^{١٤}

ورغم التقدم الضعيف والملموس في بعض جوانب حياة اللاجئين الفلسطينيين بعد أحداث مخيم نهر البارد الأخيرة، من غير المنتظر أن يحصل تغيير شامل وإقرار الحقوق الفلسطينية، لأن ذلك يتطلب، أولاً: تشريعات جديدة، غير مضمونة بعد، بسبب مواقف بعض الجهات اللبنانية ضد هذه الحقوق، كما يتطلب جهوداً كبيرة من قبل الفصائل لتوسيع دائرة الأصدقاء في لبنان. في الوقت الذي يعترف به الحاج أبو عماد الرفاعي أن هذه التسهيلات جديدة العهد "قد يكون لها جانب إجرائي وعملياتي... لا يحل المشكلة الفلسطينية، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الاجتماعي والأمني"، يشكك أبو عماد رامز من ناحيته بإمكانية الحصول على هذه الحقوق "بسبب التركيبة اللبنانية حيث الكل يراعي الكل، لذلك الفلسطيني لا يمكن أن يأخذ حقوقه بالمعنى الصحيح"، مع التأكيد على ضرورة مواصلة المطالبة بهذه الحقوق الأساسية، وإلا يفقد الفلسطيني ما لديه.

إضافة الى الموقف الرسمي اللبناني، يصطدم الفلسطينيون بالأجواء العنصرية ضد الوجود الفلسطيني في لبنان التي تعبر عنها فضائيات لبنانية بين الحين والآخر، وبالجهل في أوساط لبنانية ليس فقط بالقضية الفلسطينية بل بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات ومعاناتهم من جراء سياسات الحكومة اللبنانية.

^{١٤} مقابلة مع د. اسامة سعد، أمين عام التنظيم الشعبي الناصري.

"لقد ظلم الفلسطيني عندما صورت المخيمات على انها بؤر إرهاب، بينما المخيمات هي بيئة مقاومة، بيئة حق عودة، وجزر حرمان وبؤس، وهي تعيش حياة اجتماعية صعبة ومعقدة، ٧٠ ألف فلسطيني يعيشون في كلم مربع، لا نسبة في العالم تساوي نسبة سكان مخيم عين الحلوة، وهناك حرمان من الحقوق الإنسانية، والبنية التحتية هشة، لا مياه للشرب، لا كهرباء، تتداخل الآلاف من أسلاك الكهرباء مع الآلاف من أنابيب المياه، وهناك ٢٧ حالة وفاة في ٢٠١٠ من صعقات الكهرباء، بسبب عشوائية استعمال الكهرباء"، يقول علي فيصل.

أصبحت مقولة التوطين والخوف من التوطين في بعض الأوساط السياسية اللبنانية وإعلامها الحجة التي تختبأ وراءها لرفض الإقرار بالحقوق المدنية المشروعة للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتحسين وضعهم المعيشي، في حين لم يعد الفلسطيني بالنسبة الى بعض الجهات إلا رقماً طائفيًا، بحيث يتم الكلام عن "الدينوغرافيا" (التهديد الديمغرافي دينياً أو طائفيًا الذي يشكله الفلسطيني في لبنان).^{١٥}

فالمخيمات مهمشة اجتماعياً وسياسياً. ويعود هذا التهميش الى النظرة الأحادية للسلطات اللبنانية التي تتعامل معها من الجانب الأمني فقط، ما يؤثر على الإعلام الذي لا يعرف عن المخيم إلا المشاكل والاضطرابات ويسرع لنقل وتضخيم أي خلاف يحصل بين الجار وجاره. في الوقت الذي تنقل بعض وسائل الإعلام وخاصة المرئية منه أي إشكال أمني يحصل في أي مخيم من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، القليل منها تنقل الأنشطة الاجتماعية والسياسية التي تقيمها الفصائل أو الجمعيات أو غيرها من الجهات في المخيمات وحتى خارجها، كونها لا تتناسب مع الصورة النمطية التي يراد تسويقها في بعض الأوساط اللبنانية. يشكل هذا التهميش و"التشويش" الإعلامي تحدياً كبيراً للفصائل التي تريد تسوية أوضاع اللاجئين بالتوافق مع المجتمع اللبناني وليس ضده والتي تعتبر أن أمن المخيمات هو من أمن لبنان، وحفظ أمن المخيمات وجوارها من أهم أهدافها.

الواقع الفلسطيني في المخيمات: انقسام وفقدان الثقة

يبدو أن الكارثة التي حلت بمخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٧، لم تثمر بعد بالدروس التي يجب استخلاصها من إمكانية اختراق المخيمات بسبب الانقسامات التنظيمية والفئوية وأحياناً الشخصية في الجسم السياسي الفلسطيني في لبنان. خلافاً لما كان الوضع قبل ١٩٨٢، لم تعد منظمة التحرير وفصائلها هي المسيطرة سياسياً وأمنياً واجتماعياً في المخيمات. لقد مدت الحركات الإسلامية جذورها فيها منذ أكثر من ٢٠ سنة، لا سيما حركتي حماس والجهد الإسلامي، المتواجدتان أيضاً على أرض الوطن. رغم ذلك، ما زال البعض يتكلم عن الوجود الإسلامي في المخيمات كأنه وليد الساعة وحالة طارئة، بسبب خلافهم السياسي والفكري مع الإسلاميين عموماً. إضافة الى وجود هاتين الحركتين اللتين لا تنتميان بعد الى منظمة التحرير، تشكل تحالف فصائل فلسطينية مناهضة لسياسة منظمة التحرير ومن ثم لسياسة السلطة

^{١٥} مقابلة مع مروان عبد العال.

الفلسطينية، المنخرطة في اتفاق أوسلو، ومقره في دمشق. يضم هذا التحالف فصائل من منظمة التحرير ومن خارجها (الإسلامية). ثم أحدثت سياسة السلطة الفلسطينية انشقاقات في بعض الفصائل بحيث أصبح الفصيل فصلين، واحد يؤيد السلطة والآخر المناهض لها، كما أن بعض الحركات المحلية، إسلامية خاصة، تعمل في بعض المخيمات حيث بنت تحالفاتها وخصوماتها المرحلية أو الدائمة.

الى جانب القوى والفصائل السياسية، اجتاحت المخيمات منظمات غير حكومية مختلفة، منها منظمات تابعة لهيئات أجنبية، وأخرى تابعة لفصائل فلسطينية، علمانية أو إسلامية، أو منشقة عنها، قديمة أو حديثة، تقوم بدور إغاثي أو "تنموي" داخل المجتمع الفلسطيني، يطال كافة المجالات، التربوية والصحية والاجتماعية عموماً، إضافة الى دور "التوعية" متعدد الجوانب. ومنذ ٢٠٠٦، وخاصة بعد تدمير مخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٧، تكاثرت الجمعيات الأجنبية الإغاثية التي تملّي أجندتها، بدعم من الأونروا والجهات الغربية المانحة، على الجمعيات المحلية وجمهور اللاجئين.

كما أن الوضع الأمني غير المستقر في المنطقة وفي لبنان ساهم في توتير الأجواء الأمنية في المخيمات، إذ تمكنت جماعات مسلحة من دخول المخيمات، مستغلة التسيب الأمني فيها بسبب الخلافات الداخلية الفلسطينية وانقسام اللجان الشعبية وغياب اللجان الأمنية، وتدخل أجهزة أمنية ومخابراتية محلية وإقليمية ودولية، كما اختبأ في بعض المخيمات، بعض المطلوبين للعدالة، لبنانيين وفلسطينيين وأفراد من جنسيات أخرى. ومن الناحية الاجتماعية، شكّلت بعض المخيمات "المفتوحة" نسبياً نقطة جذب لكل الفراء، من جنسيات مختلفة، الذين سكنوا في بعض أحيائها أو أطرافها. وإن لم تكن هذه ظاهرة جديدة، إلا أنها توسعت اليوم بشكل ملحوظ، خاصة في مخيمات بيروت، لتضم عائلات أو أفراد غير عربية، كما هو الحال في مخيمي شاتيلا^{١٦} وبرج البراجنة. وفي حين يتم تعداد مخيم ضبيه من بين مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، فلم يعد لوجود الفصائل الفلسطينية فيه أي أثر، بعد المذبحة التي حصدت أهله خلال الحرب الأهلية. فقط وجود الأونروا يؤمن صبغته الفلسطينية، الى جانب بعض الجمعيات الأهلية.

رغم كون الأونروا ضامنة لاستمرار حالة اللجوء لحين العودة الى فلسطين، وكون المخيمات الفلسطينية الموجودة في عدة دول في المنطقة مقامة من قبل هذه المنظمة الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، إلا أن سياستها وبرامجها تشكو أحياناً من الغموض فيما يتعلق بالقضايا الوطنية. فهي من ناحية منظمة دولية أنشئت من قبل الأمم المتحدة التي شرّعت الوجود الصهيوني في فلسطين، وتابعة لها ولسياستها، وهي من ناحية أخرى، مرهونة بسياسات الدول المانحة، وأهمها الدول الغربية والولايات المتحدة. تتولى الأونروا العديد من المهام في المخيمات، من تعليم وصحة وإغاثة وخدمات اجتماعية وتطوير المخيمات والبنية التحتية، الى جانب برامج الطوارئ. أي أنها تقوم، بدون أي شك، بدور حيوي في المخيمات. غير أن الفصائل الفلسطينية تصطدم أحياناً بأدائها المرهون للجهات المانحة، كما هو الحال بالنسبة الى

^{١٦} Romola Sanyal, « Squatting in camps : building and Insurgency in Spaces of Refuge », Urban Studies, 1-14, 2010.

تشير الباحثة الى ان اللاجئين الفلسطينيين لم يعد يشكلوا إلا ٥٠ بالمئة من القاطنين في المخيم، حيث وفد اليه العمل السوريون والسريلاونكيون والبنغلاديشيون.

مشروع تعليم "الهولوكوست" في مدارسها، ما يعني أنها تواجه أيضاً اختراقاً ثقافياً دولياً عن طريق الأونروا داخل المخيمات، مع التذكير أن القضية الفلسطينية غير مدرجة في المنهاج التعليمي في مدارس الأونروا في لبنان، التي تطبق المنهج اللبنانية.

في هذه الأجواء، تعترف الفصائل بأنها فقدت ثقة الجمهور الفلسطيني، أو علي الأقل بأن هناك شرخاً بين تطلعات اللاجئين وأدائها في المخيمات. فقد أدركت خلال أحداث مخيم نهر البارد الأخيرة كم هي بعيدة عن الجمهور الفلسطيني في المخيمات، ومدى ابتعاد خطابها السياسي والفصائلي الضيق عن هموم الناس ومشاكلهم اليومية. ولكن في المقابل، اجتاحت موجة من الانتقادات، محقة أو غير محقة، الموجهة ضد الفصائل الفلسطينية مجتمعة، دون تمييز، وكأنه يراد منها أحياناً التشكيك في وجودها أو فعاليتها لصالح جهات غير فلسطينية. إذ مما لا شك فيه أن هناك جهات كثيرة، وخاصة بعد اتفاق أوسلو ومساعي التسوية في الشرق الأوسط، تحاول جاهدة الإطاحة بالفصائل وتمثيلها للاجئين، في لبنان والمنطقة بشكل عام^{١٧}.

فإن كانت معظم الفصائل الفلسطينية في لبنان تعترف بوجود أزمة أو "هوة" في علاقاتها مع الجمهور الفلسطيني في المخيمات، فهي تقدم تفسيرات مختلفة، بالعودة تارة الى اتفاق أوسلو وتارة أخرى الى الانشقاق الفلسطيني، أو لصعوبة المهام الملقاة عليها الآن. ومع ذلك تبقى واعية للمشاريع الغربية التي ترحب بشكل عام بزوال الفصائل واستبدالها بما يسمى "المجتمع المدني" أو بأطر سياسية مؤيدة للتسوية لا تقف حاجزاً أمام مشاريعها.

وهذا الوضع يعني أن الفصائل تقف بين نارين، نار جمهور اللاجئين من جهة الذي ينتقد غيابها وانشغالها بأمور ثانوية، ونار الجهات الغربية الساعية الى تقزيمها من جهة أخرى. فكيف تقم الفصائل العلاقة مع شعبها وهل تسعى الى تصحيحها وكيف، خاصة أنها مجمعة على الاعتراف بأنها غابت عن الساحة حين كان شباب مخيم نهر البارد يدافعون عن كرامة اللاجئين؟

يرى أبو عماد الرفاعي أن الأزمة بين الفصائل "والشارع الفلسطيني" ليست وليدة اليوم بل نتيجة "تراكمات وفشل"، لأن فصائل منظمة التحرير التي تقود العملية السياسية لم تستطع تلبية تطلعات الشعب الفلسطيني وأن تحل أزماته ومشاكله "من خلال الرؤية الوردية التي حاولت م. ت. ف. والفصائل إعطائها عن اتفاق أوسلو"، إذ أصبح الشعب الفلسطيني، بعد هذا الاتفاق، "معلقاً بين السماء والارض". وفي لبنان، لم تستطع الفصائل انتزاع الحقوق المشروعة من الحكومة اللبنانية ولا تأمين استقرار المخيمات. فلذلك أصبح هناك "تناقضاً في الشارع الفلسطيني" وانقسمت اللجان الشعبية، مما أفقد القوى السياسية والفصائل ثقة الشعب فيها. ولكن ممثل حركة الجهاد الاسلامي في لبنان يميز بين التخلي عن المرجعية السياسية التي تمثلها الفصائل، وبين فقدان الثقة في الفصائل بالنسبة للأمور الحياتية، حيث فشلت هذه الفصائل،

^{١٧} يطالب الدكتور ساري حنفي في دراسة حول المخيمات الفلسطينية في لبنان تجاوز الفصائل وادماج المخيمات في الأحياء اللبنانية، وذلك تحت بند تحسين أوضاع اللاجئين المعيشية وتخلصهم من "استبداد" الفصائل و"ظلامية" الإسلاميين، انظر، Palestinian Refugee Camps in Lebanon, Laboratory of Indocile Identity Formation, 2008. بالرغم من أن الباحث يحدد الكثير من الأمراض الاجتماعية بسبب عزل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عن جوارهم، إدارياً وأمنياً، إلا أن محاولاته للبحث عن حلول خارج السياق الفلسطيني العام والمقارنة مع تجارب أخرى في العالم أوصلته الى تبني مقولة فريق أوسلو ومؤتمر جنيف حول عودة "من يريد من اللاجئين" الى الضفة الغربية وقطاع غزة.

قائلاً إن "الشرخ" بين الناس والفصائل "ليس على مستوى المرجعية السياسية، أي (القول أو الاعتقاد) أنها لا تمثلنا سياسياً، بل هي على مستوى القضايا الأخرى، الحياتية، الاجتماعية، الأمنية، يعني أن القيادة السياسية، الفصائل والأحزاب غير قادرة أن تترجم موقفها السياسي على الأرض. هذا ما يعمل شرخ بيننا وبين الناس." ولذلك يقول إن الناس "تطمح وتأمل أن يكون دور الفصائل أكبر من ذلك" لأنها ما زالت "تشكل الحاضنة والغطاء والسقف السياسي لكل الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن ضعفها أو تراجعها"، "ورغم ضعفها وعدم قدرتها على بلورة رؤية مشتركة، أو قيادة مشتركة في لبنان، ما زالت تشكل المرجعية السياسية في لبنان". إضافة إلى أن هناك "مشاكل ذاتية وموضوعية للفصائل الفلسطينية، أوصلت بعضها إلى مرحلة الاضمحلال، لكن في النهاية، هناك سقف سياسي ورؤية سياسية ما زالت تحملها الفصائل الفلسطينية، يلجأ ويعود أبناء الشعب الفلسطيني إليها عند المحنة".

لا يختلف ممثل حركة حماس في لبنان علي بركة، كثيراً على هذا التحليل، عندما يرجع ضعف الفصائل في المخيمات، إلى تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت على اتفاق أوسلو وتراجع اهتمامها باللاجئين بشكل عام، وتم فيما بعد إقصاء المنظمة لصالح السلطة "علماً أن المنظمة هي المسؤولة عن اللاجئين، فهمش دورها من قبل حركة فتح، وهذا الأمر انعكس على لبنان". لم تستطع الفصائل الأخرى تحمل كافة المسؤوليات بسبب ضعف إمكانياتها وتمويلها، وذلك قبل صعود التيارات الإسلامية. إلا أنه يضيف أن هذه الفصائل "بقيت تعيش على تاريخها"، ولا تريد "الاعتراف أن الواقع تغير" و"نشأت تيارات جديدة، غير حماس والجهاد، تيارات إسلامية جديدة في المخيمات، غير مؤطرة" يجب العمل على تأطيرها.

وفي جو الإحباط العام "بالمعنى الوطني والسياسي" بسبب اتفاق أوسلو وما تبعه من تقريط للقضية الوطنية، يرى أبو عماد رامز أن انعدام الثقة بالفصائل جاء على خلفية ما حصل في مخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٧، الذي "أشعر الناس أن الفصائل لم تكن على مستوى مسؤولية ما تعرض له المخيم"، متسائلة "أولاً، كيف دخل هذا التنظيم (فتح الإسلام) بوجود الفصائل؟" ثم الفصائل التي رفضت نهج التقريط لم تستطع تشكيل البديل، بسبب "قلة الامكانيات والقدرات". يضيف رامز أن الجمعيات والمؤسسات الأجنبية "وامتداداتها اللبنانية والفلسطينية استباحت المخيمات"، و"حرضت الفلسطينيين بشكل أو بآخر وأظهرت عجز الفصائل الفلسطينية في تلبية حاجات الناس". فكل ذلك أدى إلى "هوة بين الفصائل والناس" و"فراغ" يتطلب ردمه. يتم الردم، حسب رأيه، عندما تجلس الفصائل وتصوغ رؤاها، وتفكر "كيف تستنهض المخيمات وتحميها"، يعني أنه على الفصائل أن تكون مع الناس، وأن لا "تتركها تواجه وحدها بل أن تكون أمامها".

أما بالنسبة لعلي فيصل، فإن حالة الانقسام "التي تولدت عام ٢٠٠٥ أثرت على مستوى الثقة بين الجماهير وقوى المقاومة الفلسطينية". ورغم ذلك، لم تتخل الجماهير عن هذه القوى بل تطالبها بتحمل مسؤوليتها وإعادة "الربط بين أبناء الشعب الفلسطيني في إطار وحدة وطنية، في المنظمة، باعتبارها الممثل الوحيد، وعلى أساس الشراكة الشعبية". ويرى أن الشعب في المخيمات في "موقع المنتظر، لأن في الواقع المواطن حتى الآن لم يشارك في القرار، المشاركة السياسية للمواطن الفلسطيني بانتخاب منظمة التحرير الفلسطينية، أو باللجان الشعبية، أو

بالاتحادات الشعبية غير متوفرة حتى الآن". في لبنان، يريد الشعب الفلسطيني من الفصائل أن تقوم بدورها، وأن "تسعى بتحركات شعبية واتصالات سياسية وديبلوماسية مع الدولة اللبنانية لإقرار الحقوق الانسانية، وأن تضغط على الأونروا من أجل تحسين الخدمات الصحية، والتعليمية والإغاثية للاجئين في لبنان حتى لا يبقى الفلسطيني متسولاً".

رغم اعترافه بأن الشباب الفلسطيني "ناقم" على الفصائل لأنها "قصّرت" وبسبب "وجعه" والظروف القاسية والمعاناة الكبيرة للاجئين في المخيمات، لا يرى أمين سر حركة فتح في لبنان، فتحي أبو العردات، أن الأمور خرجت عن السيطرة، إذ أن الشعب الفلسطيني في لبنان "يحتج ضد الفصائل ولكنه لا يرفضها" و"هناك بعد والبعد جفاء، ولكن هناك تضخيم، لا أحد لا يعترف بالمرجعية"، أي منظمة التحرير الفلسطينية حسب رأيه. ويضرب مثلاً على ذلك، كيف استطاعت الفصائل تسوية الأوضاع مع القوى الأمنية والحكومة اللبنانية، بعد الاستماع الى الشباب في المخيم (نهر البارد)، والحوار معهم. ويرى القيادي في حركة فتح أن الحوار والتواصل مع الجمهور في المخيمات مهم، لأن "دور الفصائل تراجع وأصبح هناك فراغ".

أمام هذا الواقع السياسي الفلسطيني المرير، ما هي الآليات التي تعتقد الفصائل أنها جديرة بإنهاء أو معالجة أزمة علاقتها مع الشعب الفلسطيني في المخيمات أولاً ثم باستنهاضه من أجل تشكيل جبهة متماسكة وقوية ضد المشاريع الصهيونية والغربية في المنطقة؟ وكيف يمكن من جهة أخرى كسر الجمود الذي ساد العلاقات الفلسطينية - اللبنانية، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للاجئين والوصول الى اتفاق ينظم العلاقة الفلسطينية اللبنانية من ناحية، ومن أجل كسب الشارع اللبناني الى جانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في لبنان، من ناحية أخرى؟

٣ - آليات التغيير:

المقدمة:

أكد أكثر من تنظيم فلسطيني موجود على الساحة اللبنانية أن الخلافات السياسية فيما بينهم، وخاصة تلك التي حدثت بعد ٢٠٠٥، يجب ألا تؤثر على أدائهم الخاص في قضية اللاجئين، كالمطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية، أو تأمين الأمن والاستقرار في المخيمات، وحمايتها من الزج بها في صراعات محلية أو إقليمية، ودعم جهود القوى الأمنية اللبنانية من أجل استقرار البلد. تشير التصريحات والبيانات التي تصدر بين الحين والآخر، عند وقوع أي حادث في لبنان، الى حرص الفصائل الفلسطينية مجتمعة على التأكيد على موقفها "الحيادي الإيجابي" لمنع أصوات شاذة في وسائل إعلام لبنانية من التعرض للوجود الفلسطيني، أي أن هذه الفصائل تدرك وضعها الهش، وأن المخيمات غير محصنة، أمنياً واجتماعياً، وأنها، كما يقول مروان عبد العال، "في موقع دفاعي، نتيجة الانقسام والتشتت الفلسطيني" ولذلك يجب "تقليل الكلفة".

المرجعية الفلسطينية الواحدة:

تتادي الفصائل بتشكيل مرجعية فلسطينية واحدة على الساحة اللبنانية، تكون مسؤولة عن البحث مع السلطات اللبنانية، حكومة وقوى أمنية، في الموضوعات الخاصة بحياة اللاجئين في لبنان، من إعمار مخيم نهر البارد وتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية وترتيب الوضع الأمني. كيف تنظر الفصائل الفلسطينية الى هذه المرجعية؟ ما هو مفهومها للمرجعية الواحدة؟

لقد تم افتتاح الممثلة الفلسطينية عام ٢٠٠٦ كخطوة لتنظيم العلاقة بين اللاجئين والحكومة اللبنانية، أو إيجاد مرجعية تتولى البحث في القضايا المتعلقة مع الجانب اللبناني، أي - بالنسبة الى الجانب اللبناني - الوضع الأمني، كما ستوضح الأمور على مر السنين. إلا أن الممثلة أصبحت سفارة تابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله ولم تعد تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي، حتى هذه الساعة، لا تشمل كافة الفصائل الفلسطينية، إضافة الى أن بعض الفصائل المنتمية الى م. ت. ف. قد جمدت عضويتها بعد اتفاق أوسلو. ذلك يعني أن السفارة لا تمثل اللاجئين، بل لها صفة دبلوماسية لأهل الضفة الغربية وقطاع غزة، التي شملتهما السلطة واتفاقيات أوسلو. ما يعني أيضاً أن اللاجئين وقضاياهم وتمثيلهم السياسي لا يمكن أن يمر عبر السفارة الفلسطينية، بل عبر القوى السياسية الفلسطينية الموجودة في لبنان، والتي هي منقسمة بين مؤيد ومناهض للسلطة والاتفاقيات أوسلو، الى جانب عدم تمثيل القوى الإسلامية (حركتي الجهاد الإسلامي في فلسطين وحماس) في منظمة التحرير. والمهم في كل ذلك، أنه رغم تأكيد "الفصائل"^{١٨} و"التحالف"^{١٩} على أن العلاقة بين الفصائل والسفارة جيدة، وأنهم يتعاونون في الملفات "الساخنة"، إلا أن

^{١٨} القوى المؤيدة للسلطة، رغم المواقف الناقدة، وأهمها حركة فتح، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية
^{١٩} القوى المناهضة للسلطة الفلسطينية والتي اتخذت من دمشق مقراً لها، قبل الأزمة السورية الحالية، وأهمها حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس اللتان مازالتا خارج إطار م. ت. ف.، والجبهة الشعبية - القيادة العامة

الغموض يسود في مستويات التمثيل الفلسطيني في لبنان، خاصة عندما تعتبر بعض الفصائل أن السفارة لها صفة دبلوماسية فقط في حين تشارك في ترتيب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

يرى علي فيصل، ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن التمثيل الفلسطيني هو على عدة مستويات، "بداية، التمثيل موجود وهو تمثيل م. ت. ف.، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فهي تمثل الفصائل، وهناك سفارة لدولة فلسطين في لبنان، وهي أيضاً تتولى التمثيل الدبلوماسي. وهناك الفصائل، بعلاقاتها المباشرة مع الجمهور في المخيمات. الحالة الفلسطينية تقر بهذه المستويات في العلاقة، كل وفق مسؤولياته، وتحترم هذه الحالة، وبالتالي ينظر الى م. ت. ف. كممثل والسفارة تدير العلاقات الدبلوماسية، والفصائل معنية ومسؤولة عن المخيمات في إطار منظمة التحرير، أو من خارج منظمة التحرير، في أشكال تنسيقية بينها."

غير أن هذا الترتيب النظري لا يضمن التمثيل الفعلي للاجئين في المخيمات من قبل الفصائل، وخاصة التي تقع خارج منظمة التحرير، عندما تتعارض التوجهات، كما حصل عندما تدخل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (وهو أيضاً رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير) في موضوع السلاح الفلسطيني داخل المخيمات، خلال زيارته في شهر آب / أغسطس ٢٠١١ الى لبنان، في مساعيه للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعندما تحدثت بعض الجهات اللبنانية عن إمكانية تحويل اللاجئين الى "رعايا" دولة فلسطين، بعد رفع التمثيل الفلسطيني في لبنان الى سفارة، مما يعني أن هناك جهات لبنانية وفلسطينية مستعدة دائماً لتخطي دور الفصائل، في تمثيلها للمخيمات، لا سيما وإن لم تكن منضوية تحت راية م. ت. ف.

تعترف كافة الفصائل أن حالة الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية تعيق حل الملفات الفلسطينية في لبنان والتواصل الملائم مع السلطات اللبنانية. ولكن الكل يؤكد أن الوضع في لبنان تخطى هذه الخلافات منذ بضعة شهور، وأن الفصائل تحاول أن توحد كلمتها، خاصة فيما يخص الأمور الحياتية^{٢٠}. يقول علي بركة، ممثل حركة حماس في لبنان، إن "الفصائل" و"التحالف" تركوا جانباً خلافاتهم السياسية، لا سيما الخلافات بين حركتي فتح وحماس، للتصدي للوضع في لبنان، قائلاً: "لا نريد نقل كل خلافات الداخل الفلسطيني الى مخيماتنا في لبنان" و"نعطي الأولوية لمعالجة قضايا اللاجئين في لبنان"، بالتنسيق مع السفارة، حيث تم الاتفاق مع السفير الأسبق عباس زكي منذ ٢٠٠٧ على "هذه السياسة وهذا النهج". فلذلك "هناك لقاءات مستمرة ولجان مشتركة، في كثير من المناطق والمخيمات، وهناك لجان على مستوى مركزي تشكّل بين الفترة والأخرى" كما حصل في أيار / مايو ٢٠٠٨ لتجنيب المخيمات من الانزلاق في "الأزمة اللبنانية" أو "الحماية المخيمات ومنعها من التورط في الأزمة اللبنانية وتداعيات الأزمة السورية على لبنان" حالياً.

^{٢٠} "عملنا على تحديد نقاط الالتقاء التي هي الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وترك ما نختلف عليه، ونعمل فيما نتفق عليه، وهناك مساحة كبيرة للعمل فيما نتفق عليه، لأن القضية الفلسطينية اليوم تتطلب منا هذا الجهد وهذا التوحد" (فتحي أبو العردات).

لقد تم مؤخراً، بعد انتفاضة شباب مخيم نهر البارد، تشكيل لجنة تنسيق (أو متابعة) بين الفصائل الفلسطينية تتولى مهمة تسوية أوضاع اللاجئين و"متابعة العلاقات مع الدولة اللبنانية وملف إعادة إعمار مخيم نهر البارد، والملف الأمني للمخيمات، ومعالجة مسألة النازحين الفلسطينيين من سوريا، والعلاقة مع الأونروا، من أجل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية للاجئين، واعتقد أن الخطوة مستقرة وسوف تتطور" (علي فيصل). تضم هذه اللجنة المركزية ٤ أعضاء (أو ٣) من كل فريق، "فصائل المنظمة" و"فصائل التحالف"، كما تم تشكيل لجان فرعية ومحلية في المخيمات. غير أن هذه اللجنة لم ترتق إلى مستوى المرجعية، وذلك بسبب الخلافات السياسية، كما يؤكد أبو عماد الرفاعي: "إلى هذه اللحظة لم نستطع كلفلسطينيين في لبنان التوصل إلى بلورة رؤية مشتركة لكافة القوى الفلسطينية لمواجهة هذه التحديات. بمعنى آخر لم نستطع التوصل إلى مرجعية سياسية، ما زالت الخلافات قائمة"^{١١}.

فمن ناحية حركة فتح، يرى فتحي أبو العردات أن المرجعية موجودة، وهي م. ت. ف. ويؤكد "أننا اتفقنا على عدم وجوب البحث عن مرجعية، لأن المرجعية هي م. ت. ف.". أما أبو عماد رامز فيرى أنه "لا م. ت. ف. تستطيع أن تكون مرجعية وحدها، ولا نحن في إطارنا (فصائل "التحالف") نستطيع أن نكون مرجعية، إذاً نحن نبحث عن حالة توحيد لهذه المرجعية."

يوضح علي بركة سبب الخلاف، قائلاً "الإخوان في فتح يرون أن المرجعية هي م. ت. ف.، وأن أية مرجعية أخرى يعني ضرب لمنظمة التحرير. نحن نختلف معهم في هذه المسألة، المنظمة مرجعية للشعب الفلسطيني بشكل عام، ولكن الوضع في لبنان بحاجة إلى تضافر الجهود، وإلى توحيد الجهد الفلسطيني، بقيادة سياسية موحدة، لكن لا تديرها م. ت. ف. ليست كل الفصائل في لبنان هي ضمن سقف م. ت. ف.، عندما يتم بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، وتشارك فيها كل الفصائل، ليس عندنا مشكلة، لكن الآن، لا بد من تشكيل قيادة سياسية، ونسعى لها. التواصل موجود، حتى الوصول إلى اتفاق حول القيادة السياسية. كلمة "مرجعية" لا تناسب الإخوان في فتح، لذلك نقول قيادة سياسية، موحدة تعيد ترتيب الوضع السياسي في المخيمات".

يبدو أن سبب عدم التوصل إلى "مرجعية" فلسطينية واحدة في الساحة اللبنانية هو تمسك البعض بإطار لم يعد يمثل تطلعات الشعب الفلسطيني بوضعه الحالي، ومحاولة فرضه على القوى السياسية الموجودة في الساحة، كإطار ينظم العلاقات بينها. ومن المعروف أن حركة فتح تهيمن على هذا الإطار (م. ت. ف.) من خلال اللجنة التنفيذية وأن الفصائل الأخرى المشاركة في هذه اللجنة غير معنية حتى الآن بتغيير آلياتها والبحث في شرعيتها، قبل خوض انتخابات من غير المعروف متى ستنجز وبأية صيغة. وذلك يعني، أولاً: إسقاط الوضع الفلسطيني العام على الوضع في لبنان، رغم اعتراف الجميع أن الوضع الحساس في لبنان يتطلب جهوداً كبيرة للخروج من الأزمة، بسبب كل التحديات الموجودة على الساحة. ومن جهة أخرى، فإن عدم الاتفاق على "مرجعية" موحدة، بل الاكتفاء بـ "لجنة متابعة" لتسيير الأمور الحياتية والأزمات

^{١١} ويقول أبو عماد رامز أيضاً " أحيانا تسمى لجنة متابعة، أو لجنة تنسيق، نريدها مرجعية ولكن نتيجة الخلاف السياسي لم نصل إلى هذا المستوى، لكن أوجدنا لجنة العمل في الملفات الساخنة، من أجل أمن الناس، والشؤون الحياتية، وحل المطالبين، لا تحتاج هذه القضايا أمور سياسية، توصلنا إلى هذه الصيغة".

الطارئة، كما هو الحال بالنسبة لنزوح اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الى مخيمات اللجوء في لبنان، قد يؤخر فتح الملفات الكبرى وتركها "نائمة" قبل أن يصطدم الجميع بها، عند انفجارها، ويذهب ضحيتها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، قبل غيرهم.

فلذلك يحثّ أبو عماد الرفاعي الجميع الى القيام بـ "حراك جدي وعملي وفاعل للضغط على كل الفصائل الفلسطينية، ووضعها أمام مسؤولياتها بتشكيل مرجعية سياسية والابتعاد عن كل الرهانات والمحسوبيات، وعن كل الأطر التي تعمل عليها بعض الفصائل لإبقاء الوضع على ما هو عليه، معتبراً أن "عدم وجود مرجعية سياسية فلسطينية موحدة حتى الآن هو السبب الرئيس لعدم تجاوب الأونروا أو الحكومة اللبنانية بمنحنا حقوقنا المدنية، واتخاذ غياب المرجعية ذريعة لعدم معالجة الإشكاليات الكثيرة التي تعاني منها المخيمات" (١٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢) كما اتهم "بعض الأطراف الفلسطينية، ولمصالح خاصة وضيقة، (التي) تعتمد على عرقلة تشكيل مثل هذه المرجعية، خدمة لأهداف سياسية حزبية ضيقة، أو لمصالح شخصية، وبحجج وذرائع غير مقنعة" (١٦ تشرين الأول / نوفمبر ٢٠١٢). وتتنطبق ضرورة إيجاد مرجعية سياسية وأمنية واحدة على اللجان الشعبية في المخيمات، إذ تتواجد في بعض المخيمات لجانان، واحدة تابعة لمنظمة التحرير وفصائلها وأخرى تابعة لفصائل "التحالف"، ما يثير تساؤلات حول جدية إرادة توحيد الجهود لدى الفصائل.

فهي أكدت على أنها متفقة على الخطوط السياسية العريضة المتعلقة بوضع اللاجئين الفلسطينيين، إن كان في الموضوع الأمني أم في موضوع حقوق اللاجئين أم إعادة إعمار مخيم نهر البارد، ودلت بياناتها (آخرها حول الصراع الداخلي اللبناني و"الحياد الإيجابي" الفلسطيني) على تحمل مسؤولياتها اتجاه قضيتها وشعبها. إلا أن هذا التوافق لم يمنع حتى الآن من حدوث اختراقات خطيرة داخل المخيمات، رغم وجود "لجنة أمنية مشتركة"، يذهب ضحيتها فلسطينيون عزل ويوتر الأجواء في المخيم ومحيطه، بسبب عدم حسم بعض الجهات موضوع توحيد اللجان الأمنية وتحديد صلاحياتها وإمكاناتها، وعدم حسم أحياناً الخلافات الشخصية أو التنظيمية داخل الفصيل الواحد. كما أدت اللقاءات الأخيرة مع المسؤولين السياسيين والأمنيين اللبنانيين الى إنفراج الأجواء حول المخيمات الفلسطينية، غير أنها لم تصل بعد الى المستوى العملي، أي البحث جدياً في مسألة الحقوق الفلسطينية في لبنان وفك الحصار عن المخيمات.

التواصل الاجتماعي مع جمهور المخيمات:

لكن أزمة المرجعية الفلسطينية الواحدة ليست إلا جانباً من الأزمة التي تعاني منها الفصائل، التي فقدت ثقة جماهيرها في المخيمات. رغم وجود العديد من التنظيمات الشعبية (الشبيبة، المرأة، الطلاب، العمال وغيرها) التابعة لها في المخيمات، تعاني الفصائل من فقدان التواصل، بمستويات مختلفة، مع جمهور المخيمات. تقدم بعض هذه الفصائل خدمات اجتماعية وصحية وتربوية، عن طريق جمعيات تابعة لها بشكل مباشر أو غير مباشر. وتقوم بفعاليات في المناسبات الوطنية أو الفصائلية، ولكن في معظم الأحيان، تقتصر هذه الفعاليات على جمهور

الفصيل ولا يتعداه إلا قليلاً، إلا إذا شاركت فيه قيادات من الفصائل الأخرى، وتقتصر المشاركة في هذه الحالات على الوجوه القيادية في هذه الفصائل، دون جمهورها الواسع. وفي بعض الأحيان، تقام فعاليات جامعة تشارك فيها كافة الفصائل، دعماً للقضايا الوطنية، إضراب الأسرى عن الطعام مثلاً أو للتنديد بالحرب على قطاع غزة، أو حتى لأحياء يوم النكبة بالمسيرة نحو فلسطين (مارون الراس ٢٠١١)، حيث تدعو إليها وتشارك الجمعيات الأهلية الوطنية. تدلّ هذه الأمثلة على رغبة الجمهور الفلسطيني في إيجاد أطر وحدودية يساهم من خلالها في الهم الوطني العام وألا يقع في لعبة التنافس بين الفصائل. ولكن غالباً ما تبقى هذه الفعاليات روتينية، تتكرر كل عام، من مسيرات داخل المخيمات الى إلقاء خطابات حول المناسبة والوضع الفلسطيني، تتخللها معارض بين الحين والآخر، لا تستقطب الهم ولا تفتح أفق عمل جماهيري تشارك فيه الناس، كل وفق إمكانياته، من أجل استنهاض اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على الهوية الوطنية. ويمكن التساؤل في هذا الصدد: لماذا تعج الأفكار البناءة في الجمعيات الأهلية وليس في الأطر السياسية التنظيمية؟ هل المال المتدفق على الجمعيات من قبل المؤسسات الأجنبية هو السبب أم الخلل الموجود بين قواعد الفصائل وجمهورها من جهة وقياداتها من جهة أخرى، التي نادراً ما تستطلع وتأخذ بأراءها لمعرفة كيفية الخروج من الجمود والروتين؟ لقد أحبطت الكثير من المبادرات من قبل فصائل تذرعت بقلة التمويل أو ضيق الوقت أو بعدم المتابعة، مما حث بعض الناشطين، من أجل تسيير بعض الأنشطة، الى البحث عن تمويل ودعم خارج الأطر التنظيمية.

أما بالنسبة للشؤون الخاصة بالحياة اليومية في المخيمات، فتبدو الفصائل، بشكل عام، غائبة عن هموم الناس وتلحق بالاحتجاجات التي تبادر اليها شرائح معينة، الشبابية أو غيرها، كما حصل في مخيم نهر البارد والمخيمات الأخرى في شهر حزيران / يونيو الماضي، أو خلال الوقفات الاحتجاجية في مخيم البداوي للمطالبة بالإسراع في إعادة إعمار مخيم نهر البارد، في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أو عند احتجاج الطلاب الفلسطينيين أمام سفارة فلسطين لتسوية أوضاعهم بعد تدمير مخيم نهر البارد.

وبالنسبة الى المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية، لا شك بأن الجمعيات الأهلية كانت المبادرة في ذلك، ويمكن تفهّم هذا الأمر إن كان ضمن تقاسم الأدوار، كما يريد البعض، ولكن غياب الفصائل والقوى السياسية عن هذا الملف، أو خفوت صوتها كما كان الوضع من قبل، قد يؤدي الى تدخلات قوى أجنبية تمول مبادرات تحت مسمى "حقوق الإنسان" لإزاحة وإضعاف الفصائل عن كل الملفات، وتنفي بالتالي تمثيلها للاجئين وقضاياهم الحياتية والسياسية.

التواصل مع المجتمع اللبناني والجوار:

أظهرت دراسات معمقة^{٢٢} أو جزئية حول العلاقات بين المجتمعين اللبناني والفلسطيني أنها محكومة بعوامل كثيرة، منها الوضع السياسي اللبناني المنقسم طائفيًا أو سياسيًا، والوضع الفلسطيني المنكفي على ذاته بعد المجازر والمصائب، والانقسام الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو وإقامة حكومتين، والحالة العربية المؤيدة أو المبتعدة عن الصراع العربي الصهيوني ومن ثم عن الشعب الفلسطيني وهمومه، إضافة إلى ترسبات الحروب الأهلية المختلفة على أرض لبنان. يتفق الباحثون على التأكيد بأن العلاقات بين المجتمعين لم تكن دائماً مشحونة بالعنصرية والاستعلاء من جهة والإنكفاء والحذر من جهة أخرى، خاصة وأن "ثلث اللاجئين الفلسطينيين لديهم علاقات مصاهرة مع العائلات اللبنانية، وهي علاقات واسعة وامتددة، بعضها قديم وبعضها الآخر حديث" (د. محمود العلي). وتأكيداً على عدم تعميم هذه العلاقة الصعبة بين المجتمعين، يقول د. أسامة سعد أن "المخيم (عين الحلوة) غير معزول عن المدينة (صيدا). هناك تداخل سياسي وأمني واجتماعي واقتصادي" والعزلة هي فقط بسبب الحصار المفروض على المخيم، يعني أن "التواصل موجود" من ناحية أخرى، غير أن الوضع الحالي الذي يشهد أزمة متعددة الجوانب في الساحة اللبنانية فاقم الشعور بالعزلة لدى اللاجئين الفلسطينيين و"النبت المتبادل"، كما يقول د. طلال عتريسي الذي ركز على دور الإعلام في تأجيج هذه المشاعر المتبادلة، بعد معركة مخيم نهر البارد.

ليس من المستغرب إذاً أن ترى قيادة الفصائل أنها تعيش فترة زمنية صعبة في مواجهة "العنصرية" داخل المجتمع اللبناني، حيث يقول مروان عند العال إن الهاجس اللبناني ليس "فرازة التوطين بل فرازة الفلسطيني"، ويضيف علي بركة "كل لبنان مع القضية الفلسطينية، والأحزاب اللبنانية، من اليمين إلى اليسار ومن المسيحيين إلى المسلمين، الكل مع القضية الفلسطينية، لكنهم مختلفين على الوجود الفلسطيني في لبنان، يعني هم مع فلسطين وليس مع الشعب الفلسطيني، يعني الفلسطيني الجيد هو الذي يذهب عن البلد، يعني أن هناك مشروع تهجير ما زال قائم وهناك نظرة عنصرية في البلد". كما يتأسف صلاح صلاح من "التعامل العنصري مع الفلسطيني" و"انتقال هذه العقلية من النظام إلى المواطن"^{٢٣}.

رغم هذه الأجواء المشحونة، تقيم الفصائل الفلسطينية، من م.ت.ف. أو "التحالف" علاقات جيدة مع الأحزاب اللبنانية، "تواصل مع الجميع، مع قوى ٨ آذار و١٤ آذار" (علي بركة)، التي تتعاطف وتهتم بالوضع الفلسطيني خلال الأزمات، كما وضّح فتحي أبو العردات الذي تلقى اتصالات من "كافة الجهات والأحزاب، على المستوى الشعبي والرسمي والرجعيات الدينية" خلال أزمة مخيم نهر البارد الأخيرة. ويميّز أبو عماد الرفاعي "بين الحكومة اللبنانية وبين الشعب اللبناني" رغم "هواجس التوطين عند بعض الأطراف" ويضيف أن هناك "تواصلًا

^{٢٢} د. محمود داود العلي، الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان (باحث للدراسات، ٢٠٠٩) وفي ملحق "فلسطين" عدد ١٣، السفير أيار ٢٠١١

"الفلسطينيون في لبنان، التمايز والاندماج"، ود. طلال عتريسي، نفس العدد، "أثر السياسة في علاقة اللبنانيين بالفلسطينيين".

^{٢٣} هذا ما يؤكد د. أسامة سعد، حين يقول أن "جزءاً من اللبنانيين لديهم نظرة عنصرية اتجاه الفلسطينيين" إضافة إلى تعاطي بعض الدوائر الرسمية مع الفلسطينيين، المختلف عن تعاطيهم مع اللبنانيين.

وتنسيقاً في الموضوع الفلسطيني، لمواجهة كل المشاريع التي تستهدف اللاجئين، ومن أجل العمل على موضوع المقاومة، بكل أشكالها، الإعلامية والسياسية والثقافية والفكرية" مع الأخوة اللبنانيين. أما علي فيصل، فيقول إن الجبهة الديمقراطية "لا تكتفي بالعلاقات المباشرة مع الأحزاب.. لدينا لجنة اتصالات خاصة ونشارك في العديد من الورش والمؤتمرات اللبنانية، وندعوهم الى المشاركة، ونقوم بحملات مشتركة حول حق العمل، هناك شخصيات لبنانية ونيابية موجودة في هذه المؤتمرات، نهدف الى بناء الرأي العام اللبناني الداعم للقضية الفلسطينية، والتخلص من الموروث القديم. نحن مع كل لبنان، ومع سيادته، ونريد أن يكون كل لبنان معنا وكل العالم العربي والعالم".

أكدت الفصائل ان لديها قنوات اتصال مع المجتمع اللبناني عن طريق أحزابه ونوابه ومرجعياته السياسية والدينية، ولكن يبدو أنها غير كافية وإلا لماذا هذا الشعور بالعزلة الذي يعاني منه اللاجئون في المخيمات؟ لقد هجرت شرائح كبيرة من المجتمع اللبناني هذه المخيمات منذ فترة طويلة ولم تستطع الفصائل جذبها من جديد، من خلال أنشطة واعية وجامعة لهموم المجتمعين. تشارك أحياناً بعض القيادات اللبنانية في ندوات أو غيرها من الاحتفالات تقام في المخيمات، بغياب واضح للجمهور اللبناني، كما تقام أحياناً مناسبات فلسطينية خارج المخيمات، غير أن الجمهور غالباً ما يكون فلسطينياً، في حين يقتصر الوجود اللبناني على الشخصيات السياسية وممثلي بعض الجمعيات المهتمة والمدعوة، أي أن الجمهور اللبناني، في معظم المناطق والمدن والأحياء، لا يزال غائباً عن الهم الفلسطيني، القضية والشعب. فهو لم يعد يتواصل بالقضية الفلسطينية إلا من خلال الجانب اللبناني، الذي يقوم أحياناً بجهود جبارة لإيصال القضية الفلسطينية الى جمهوره، في ظل غياب الصوت الفلسطيني وإعلامه الضعيف والمجزأ في لبنان.

استطاعت الجمعيات والهيئات الانسانية كسر هذا الحصار الإعلامي والشعبي حول وضع اللاجئين في لبنان قليلاً، من خلال الحملات "الشعبية" حول الحقوق المدنية وحق العمل والتملك. إلا أن هذه الجمعيات والهيئات ليس بإمكانها حمل القضية الفلسطينية بكل جوانبها، وهو دور الفصائل أساساً التي بإمكانها ربط قضية القدس بقضية اللاجئين وحقوقهم وقضية الحصار على غزة وقضية الأسرى وأهمية العمل على تحريرهم.

ما هي العوائق التي تقف أمام الوصول الى الشرائح الواسعة من المجتمع اللبناني؟ وهل هي عوائق ذاتية فلسطينية أم موضوعية لبنانية وفلسطينية؟ كيف يمكن تجاوزها من أجل تغيير الصورة النمطية عن اللاجئ الفلسطيني والمخيمات في لبنان؟ علماً أن هذه الصورة ليست متجذرة في المجتمع كما أثبتت المراحل الماضية من تاريخ وجود الشعب الفلسطيني في لبنان.

نطرح هذه الأسئلة على المسؤولين في الفصائل الفلسطينية الموجودة في لبنان وعلى كل المهتمين في رفع الشأن الفلسطيني، في المهجر وفي الوطن، رغم الأزمات السياسية التي تعصف على المنطقة.

خاض القدس للأبناء

الخاتمة

فشلت القوى الفلسطينية الراضة لاتفاق أوسلو في تقديم برنامج سياسي شامل بديل عن مسيرة التفاوض والتنازل عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعن إقامة دويلة تحت سقف الاحتلال. يبحث اليوم الكثير من المفكرين والاستراتيجيين، فلسطينيين وعرب، عن أسباب الأزمة الفلسطينية وأسباب فشل المشروع الوطني الفلسطيني، محاولين فتح آفاق للحلول والخروج من المأزق. ضمن هذا السياق المتعثر والغامض، حددت الفصائل الفلسطينية الموجودة على الساحة اللبنانية أهدافها، وهي الحفاظ على الهوية الفلسطينية وحق عودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية الى جانب تحسين الأوضاع المعيشية في المخيمات والحصول على الحقوق المدنية والإجتماعية في لبنان. قد تبدو هذه المهام متواضعة نسبة الى هدف تحرير فلسطين والمنطقة وتحرير الإنسان العربي والمسلم من التبعية والاستغلال والتشويه الحضاري، إلا أن الوضع السياسي اللبناني والإنقسام السياسي الفلسطيني والتدخلات العالمية والإقليمية والمحلية في الشؤون الفلسطينية وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومحاولة تسوية الأوضاع في المنطقة لصالح العدو الصهيوني، كلها عوامل جعلت من تحقيق هذه الأهداف مهمة شاقة تتطلب جهوداً كبيرة وابتداع أساليب مختلفة للعمل.

من أجل الشروع في تسوية أوضاع اللاجئين في لبنان ومواجهة التحديات التي تقف أمام تحقيق أهدافها، قررت الفصائل الفلسطينية، فصائل منظمة التحرير وفصائل "التحالف" (وهو أحد عناوين الإنقسام السياسي في الساحة الفلسطينية) توحيد كلمتها وأدائها لمواجهة تهرب الجانب اللبناني من إقرار الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين وتطمينه حول الأهداف الفلسطينية المواجهة لكل مشاريع التوطين والتهجير. تعتقد الجهات الفلسطينية أن إقرار هذه الحقوق المشروعة من شأنها أن تخفف حدة التوتر الأمني والاجتماعي في المخيمات، ما يؤثر إيجاباً على الجوار والوضع اللبناني بشكل عام^{٢٤}. ولكن الإنقسام السياسي على الساحة الفلسطينية ومحاولة البعض إسقاطه على الساحة اللبنانية، إضافة الى الحسابات الفصائلية أو الشخصية الضيقة أحياناً، وقفت حتى الآن حاجزاً أمام تأليف مرجعية سياسية موحدة للفصائل الفلسطينية في لبنان، وتوحيد اللجان الأمنية والشعبية في المخيمات، ما يؤثر سلباً على التعامل مع الجهات الرسمية اللبنانية ومع الأونروا وكل الجهات التي تتعاطى مع شؤون اللاجئين. كادت أحداث مخيم نهر البارد الأخيرة، في حزيران / يونيو ٢٠١٢، أن تعصف بالمخيم وغيره من المخيمات وبالأمن اللبناني بشكل العام، لولا تدارك بعض الفصائل خطورة الوضع والإسراع في تهدئة النفوس، ولولا التعاطي المرن والمتفهم للقوى الأمنية اللبنانية، فيما بعد، لعدة مسائل متعلقة بحياة اللاجئين وكرامتهم. يبدو أن الأمور تسير في الإتجاه "الصحيح" كما يؤكد المسؤولون عن الفصائل، في ملف العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، وتشكلت لجنة متابعة تضم فصائل المنظمة وفصائل "التحالف" لتسيير الشؤون العالقة والطارئة، إلا انها لم ترتق بعد الى "مرجعية". هل سيساعد الاستمرار في العمل المشترك على تطوير وتوسيع الأداء في الملفات الأخرى حتى الوصول الى هذه "المرجعية" أم ستصطدم هذه الجهود بمساعي البعض،

^{٢٤} يؤكد د. أسامة سعد، أمين عام التنظيم الشعبي الناصري، هذه المقاربة ويحمل ايضا السلطات اللبنانية مسؤولية التوترات الأمنية في المخيمات بسبب عدم تسوية الوضع القانوني والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان (مقابلة).

لأسباب فصائلية ضيقة أو لأسباب تتعلق بالوضع الفلسطيني العام، لإفشال هذه التجربة؟ أو هل يجب انتظار استعادة الوعي لفريق أو سلو بأن هذا المسار لا يؤدي إلا إلى مزيد من التشرذم والضعف حتى تتمكن الفصائل في لبنان من تشكيل هذه المرجعية؟ علماً أن وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان، في ظل الأزمة السياسية والأمنية في البلد، تتطلب تلك الجهود التوحيدية.

لا تقتصر أزمة الفصائل الفلسطينية على موضوع العلاقة مع السلطات اللبنانية، بل تطال أيضاً العلاقة والتواصل مع الجمهور الفلسطيني في المخيمات الذي فقد ثقته بالقيادة، بعد تراكمات الفشل في الساحة الفلسطينية (فشل مسار التسوية وغياب برنامج وطني بديل) وفي تحقيق مطالب اللاجئين وتحسين ظروف حياتهم. تحاول جهات عدة إيجاد قيادات بديلة عن الفصائل، التي تبدو غير واعية أو غير مستعدة حتى الآن لتغيير أسلوب تعاطيها مع جمهورها من أجل التواصل المستمر معه والسعي إلى تلبية احتياجاته المعيشية وتطلعاته الوطنية.

أدت الأزمات المتتالية منذ إخراج قوى منظمة التحرير من لبنان إلى عزل المخيمات عن المجتمع اللبناني، الذي فقد اهتمامه بالقضية الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني، ولا سيما اللاجئين. تقيم الفصائل الفلسطينية علاقات متشعبة مع القوى والأحزاب والشخصيات السياسية والدينية اللبنانية، دون التوصل إلى فك العزلة عن المخيمات من جهة وإيصال صوت الشعب الفلسطيني المقاوم إلى كافة أطراف المجتمع اللبناني من جهة أخرى. فهل أن الأمر متعلق بالوضع اللبناني أو بالوضع الفلسطيني الذاتي والموضوعي؟

تلك هي الأسئلة التي تطرح في ختام هذه الدراسة.

ملحق

المقابلات التي أجريت من أجل كتابة هذه الدراسة:

- ١ - مروان عبد العال، مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ٣٠ آب / أغسطس ٢٠١٢
- ٢ - علي بركة، ممثل حركة حماس في لبنان، ١ ايلول / سبتمبر ٢٠١٢
- ٣ - علي فيصل، مسؤول الجبهة الديمقراطية في لبنان، ٨ ايلول / سبتمبر ٢٠١٢
- ٤ - الحاج ابو عماد الرفاعي، ممثل حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، ١٨ ايلول / سبتمبر ٢٠١٢
- ٤ - صلاح صلاح، عضو سابق في المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩ ايلول / سبتمبر ٢٠١٢
- ٥ - فتحي ابو العردات، أمين سر حركة فتح في لبنان، ٢١ ايلول / سبتمبر ٢٠١٢
- ٦ - أبو عماد رامز، عضو المكتب السياسي ومسؤول الجبهة الشعبية القيادة العامة في لبنان، ٢٢ ايلول / سبتمبر ٢٠١٢
- ٧ - د. أسامة سعد، أمين عام التنظيم الشعبي الناصري ٢٧ ايلول / سبتمبر ٢٠١٢